لا بد أن نغير ونتغير!

بسام أبو عبد الله

روى لي حلاقي قبل أيام قصة أزعجتني جداً، وهو أن ابن أحد المسؤولين قد اعتدى على شرطي مرور مختص برفع السيارات المخالفة على أوتوستراد المزة، وحصل الاعتداء نتيجة قيام الشرطي بتنفيذ القانون على سيارة الولد «المدلل»، ويبدو أن الشرطي اضطر للاعتذار من ابن هذا المسؤول، حسب الرواية التي سمعتها، والتي لم أستطع التأكد من صحتها كي أكون دقيقاً، ولكن الراوي للقصة أكد ما حصل بكل إصرار، وهو مواطن بسيط، ولكنه تأثر بقصة هذا الاعتداء، لأنه اعتداء على القانون، ورمز إنفاذ القانون، أي الشرطة!
الحقيقة أن تصديق هذه القصة ممكن لأن هناك شهود عيان من ناحية، ولأن مشاهداتي الشخصية، وأنا أقود سيارتي على أوتوستراد المزة تجعلني أصدق ذلك وخاصة وأنا أرى سيارات مفيمة بالأسود يقودها سائقون طائشون يهددون حياة الناس ليتسابقوا بسرعات عالية من دون مسؤولية، وغالباً ما تكون هذه السيارات لهذا المسؤول، أو ذاك، وبالتأكيد لو أن كل شخص مسؤول اهتم بسلوك أولاده لما رأينا مثل هذه المشاهد المقززة بين الفترة والأخرى ولما سمعنا بقصص وروايات لمن ينتهك القانون، وقواعد السير، ويحتقر الشرطي، ويتعامل مع هذا المواطن، أو ذاك بتعال، وتعجرف، وتكبّر لأنّه ابن مسؤول، أو قريب مسؤول، أو صهر مسؤول، أو من رائحة المسؤول، أو يعمل معه!
ولأن الحديث في السياسة يبدأ من هنا، نعم من هنا، وليس من أي مكان آخر إذ ما قيمة دماء آلاف الشهداء، والجرحى واليتامى، والثكالى، وآلام السوريين الصامدين، إذا كان هناك لا يزال بيننا مسؤول فاسد قذر يتاجر بقوت يومنا، ومسؤول آخر يشبعنا خطابات رنانة طنانة، وممارساته لا تختلف عن ممارسات أعداء الوطن، وما قيمة كل هذه التضحيات إذا كنا سنعود إلى ممارسات، وسلوكيات مخالفة للقانون تدوس على كرامة المواطن، وتحتقره؟! والطريف أن البعض يبرر الفساد بالمليارات بحجة أن هذا أو ذاك وقف مع الوطن في محنته!
وهل الموقف الوطني يتطلب التعويض بسرقة المليارات، ونهب قوت الناس، والفقراء في ظل هذه الظروف الصعبة علينا جميعاً؟ هي أسئلة سياسية مشروعة يناقشنا بها الكثير من المواطنين، ويقول محتواها: متى سنحاسب وإلى متى سنترك الحبل على غاربه لغربان الفساد، وتجار الوطنية؟!
هو سؤال صعب، ومعقد يتكرر على ألسنة الناس، ولكني أجبتهم دائماً أنه لا إمكانية لأن يستمر الفاسدون، والمفسدون إلى مالا نهاية، لأنهم أيضاً اعتقدوا أن لا محاسبة، ولا حساب، نظراً لانشغالنا جميعاً بمعركة تحرير الأرض من دنس الإرهاب، وأعتقد أن تحريرها، وتنظيفها من دنس الفساد، لا بد أن يبدأ يوماً ما، ومن مكان ما، لأننا أيها السادة: في سورية التي ضحى أبناؤها بآلاف الشهداء، وآلاف الجرحى وسيحققون انتصاراً تاريخياً، لن يسمحوا لأقزام صغار أن يتعاطوا معهم على طريقة بعض المسؤولين الذين لم يدركوا بعد أن سورية تغيرت، وعلينا جميعاً أن نتغير، ولكن كيف؟
١- ألا نكون عبئاً ثقيلاً على رئيس الجمهورية بل أن نحمل معه كل في مكانه عبء إعادة بناء البلاد والعباد، فالمسؤوليات كبيرة، والتحديات جمّة!
٢- يجب أن نتوقف عن خطابات النفاق والدجل، فمحبة الوطن ورئيسه تكون من خلال العمل، والإبداع والابتكار، وإيجاد الحلول لمشاكل المواطنين، أي الأفعال وليس الأقوال، وهذه أمور قابلة للقياس، ويستطيع المواطن تلمس نتائجها.
٣- التخفيف من مظاهر البذخ أمام الرأي العام والمواطنين الذين يعيشون ظروفاً صعبة، والتعاطي مع المظاهر السلبية أو التعدي على المواطنين، بمنتهى القسوة وبموجب القانون، لتكون لدينا عبر يراها المواطن، ويسمع بها كي تزداد الثقة بالدولة ومؤسساتها، إذ لا يعقل أن يقام عرس في أحد فنادق المدن السورية يكلف مئات الملايين، في وقت تعاني فيه أسر سورية من شظف العيش ومصاعبه، فالتضامن الاجتماعي أساسي ومهم في بلد لا يزال يقدم في كل يوم الشهداء والجرحى.
٤- احترام القانون وتطبيقه، وهو أمر له أكثر من بعد منها: المساواة بين المواطنين، وبعد آخر حضاري يعبر عن رقي الدولة، وتقدمها ويبدو لي أن هذا الأمر وملامسة المواطن له، تبدأ من قوانين السير وشرطة المرور، ومنع استخدام السلاح وضبطه، لتنسحب على كل القضايا الأخرى في المجتمع.
٥- تغيير مفردات الخطاب السياسي بحيث تلامس قضايا الناس وحاجاتها، وتتحدث عن برامج قابلة للتطبيق، والقياس، وأن يذهب هذا الخطاب إلى كل قرية وناحية في سورية، فليس المطلوب الحديث في مراكز المدن فقط، وإنما علمتنا التجربة أن الاهتمام بالأرياف يجب أن يكون ضمن أولوياتنا القادمة من دون إهمال لأحد.
٦- التركيز على البعد الوطني للأداء، وليس الحزبي فقط، لأن المواطن السوري لا يهمه كثيراً الانتماء الإيديولوجي للمسؤول أو أي انتماء آخر، وإنما يهمه من يخدمه، ويرعاه، ويحل مشاكله، ويتواضع له، ويشعر به، وخاصة مع اقتراب موعد انتخابات الإدارة المحلية التي سيكون بعدها للبلديات دور مهم على الصعيد التنموي والاجتماعي، وعلى صعيد تقديم الخدمات، والتنافس الايجابي على مستوى سورية بشكل عام، وهي تجربة لابد من إنجاحها وفقاً للقانون الجديد للإدارة المحلية.
٧- بقدر ما نطلب من المسؤول، فإن علينا أيضاً أن نحصّن هذا المسؤول مادياً ومعنوياً، أمام المغريات الكثيرة التي يفرضها الموقع والمسؤولية، وهذه قضية علينا أن نتعاطى معها بوضوح، وشفافية!
هذه بعض الأفكار البسيطة التي قد يعرفها كثيرون منّا، لكن الأهم أن نتعاطى بجدية، وبوضوح شديد معها، ذلك أن أهم ما يجب أن يتغير فينا هو القدرة على الاعتراف بالأخطاء، ووجود المشاكل كي نتمكن من حلها، وعدم إهمال أي ظاهرة، أو مشكلة لأن إهمالها سيتحول لاحقاً إلى مرض مزمن يصعب علاجه، كما أن الاعتراف بالمشاكل، والأخطاء ليس دليلاً على الضعف إنما دليل قوة، وفهم عميق للمجتمع، ومشاكله، فالخطوة الأولى لمعالجة أي قضية هي الاعتراف بوجودها.
إن عودة ثقة الناس بالدولة، ومؤسساتها تحتاج إلى أناس مخلصين متواضعين، محبين لوطنهم وشعبهم، ومستعدين للعمل ليل نهار من أجل عدم تكرار أخطاء الماضي، وتقديم نماذج حقيقية من رجال الدولة الذين سيثبتون أننا تغيرنا، ولا بد أن نتغير، أما أولئك الذين يشعرون باليأس من إمكانية التغيير، ويقولون إننا لم نأخذ دروساً مستخلصة، ولم نتعلم شيئاً مما دفعنا ثمنه فأقول: من المبكر الحكم على ذلك، ونحتاج لبعض الوقت لإنهاء الأولويات ومن ثم سنتحدث ونكتب عن ذلك، لكني لست من اليائسين، بل دائماً أؤمن بأن التغيير قادم قادم، فما حدث في سورية بقدر ما كان مأساوياً، فيه جوانب إيجابية كشفت لنا الكثير من عيوبنا، وعرت جوانب خلل لابد من معالجتها بشكل جذري، بعضها سلوكي، والآخر سلطوي، وثالث قانوني دستوري.
ولأن الأمور كذلك: لابد أن نتغير ونُغيّر، وطبعاً دائماً بالاتجاه الايجابي، ولمصلحة وطننا، ومواطننا، وهذا هو جوهر أي حديث سياسي، وممارسة سياسية، ومعيار النجاح، أو الفشل في المستقبل.

جلسة طارئة لمجلس الأمن اليوم لبحث الوضع في جنوب سورية!

| وكالات

بينما يعقد مجلس الأمن الدولي اليوم جلسة طارئة لبحث الوضع في جنوب غرب سورية، زعم الاتحاد الأوروبي أن الهجوم الذي يشنه الجيش العربي السوري لطرد التنظيمات الإرهابية من جنوب البلاد، هو انتهاك للقانون الدولي ويشكل خطراً على استئناف محادثات جنيف، داعياً إلى احترام اتفاق «خفض التصعيد» في المنطقة.
ونقلت وكالة «أ ف ب» عن مصادر دبلوماسية أن مجلس الأمن الدولي سيلتئم اليوم «الخميس» في جلسة طارئة لبحث الوضع في جنوب غرب سورية.
ودعا إلى هذا الاجتماع الطارئ كل من السويد التي تتولى الرئاسة الدورية لمجلس الأمن خلال تموز الجاري والكويت، حسبما أعلنت البعثة السويدية لدى الأمم المتحدة.
وزعمت المصادر، أن الهجوم الذي تنفذه قوات الجيش العربي السوري ضد التنظيمات الإرهابية في الجنوب، بدعم من القوات الروسية تسبب بنزوح نحو ٣٣٠ ألف سوري.
ومنذ ١٩ من الشهر الماضي، حققت قوات الجيش العربي السوري إنجازات إستراتيجية في العمليات العسكرية التي تخوضها ضد الإرهابيين في جنوب غربي البلاد، حيث أسفرت عن تحرير العشرات من القرى والبلدات، فضلاً عن تحقيق الكثير من المصالحات هناك من خلال مفاوضات أجبرت عليها التنظيمات الإرهابية تحت وقع ضربات الجيش.
في غضون ذلك، زعم الاتحاد الأوروبي في بيان نقلته مواقع إلكترونية معارضة، أن «تصعيد الجيش الأخير في جنوب سورية (ضد الإرهابيين) والغارات الجوية المستمرة من طيرانه وطيران حلفائه أجبرت أكثر من ٢٧٠ ألف شخص على ترك منازلهم».
وادعى البيان أن مثل هذه الهجمات «انتهاك واضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتشكل خطراً على استئناف محادثات جنيف! كما تشكل تداعيات خطيرة على أمن البلدان المجاورة، وحدوث موجات جديدة من اللاجئين والنازحين داخلياً».
ودعا الاتحاد إلى وقف فوري للأعمال العدائية واحترام اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة بين وروسيا وأميركا والأردن العام الماضي (اتفاق خفض التصعيد في جنوب غرب سورية).
يأتي ادعاء الاتحاد الأوروبي هذا، بعد يوم واحد على تصريحات أطلقتها المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر ناورت، أعربت فيها عن قلق بلادها إزاء الأوضاع في جنوب سورية.

الخارجية الكازاخستانية: أستانا المقبل لم يحدد موعده

| وكالات

أعلنت الخارجية الكازاخستانية، أمس، أن الموعد القادم للقاء أستانا حول سورية لم يحدد بعد، معربة عن أملها أن يكون هناك لقاء بحلول نهاية العام الجاري.
وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الكازاخستانية، إيبيك ساميدياروف، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «لا يوجد موعد محدد، نأمل أن تكون هناك مفاوضات بحلول نهاية العام حول سورية».
وكان نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين أعلن في ٢٩ حزيران الماضي، أن لقاء صيغة أستانا المقبل حول سورية سيعقد في مدينة سوتشي الروسية يومي ٣٠ و٣١ تموز الجاري. وقال فيرشينين للصحفيين حينها: «عندما كنا في آخر لقاء لأستانا قررنا أن اللقاء القادم سيجري في سوتشي في آخر يومين من تموز، هذا متفق عليه بالفعل».
وأضاف: «سيعقد اللقاء بتلك الصيغة، التي عملنا بها منذ البداية، ستكون الدول الضامنة الثلاث (روسيا وتركيا وإيران) وسيكون هناك مراقبون وستكون الأطراف السورية». والشهر الفائت أعلنت كازاخستان استعدادها لمواصلة استضافة اللقاءات الدولية حول تسوية الأزمة السورية في أستانا، وأشارت إلى احتمال عقد اجتماع في أستانا بعد المحادثات المقررة في سوتشي بروسيا الشهر الجاري.
ونقل موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني عن النائب الأول لوزير خارجية كازاخستان مختار تليوبيردي قوله حينها: «من جانبنا نحن على استعداد لمواصلة تقديم الساحة المطلوبة لأن منصة أستانا أثبتت نجاعتها التامة وهو ما يجري الحديث عنه في الأمم المتحدة وفي جنيف».
وكانت الدول الضامنة لاتفاق وقف الأعمال القتالية في سورية، روسيا وإيران وتركيا اتفقت في ختام اجتماع «أستانا ٩» حول سورية الذي عقد منتصف شهر أيار الماضي على عقد الاجتماع القادم حول سورية في مدينة سوتشي الروسية الشهر الجاري.

سفير روسي: قمة بوتين ترامب فرصة للتوصل إلى حل وسط في سورية

| وكالات

اعتبر سفير روسيا في واشنطن، أناتولي أنطونوف، أن لدى بلاده وأميركا فرصة للتوصل إلى حل وسط للأزمة السورية، خلال القمة المرتقبة بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب، لكنه رأى أن الاجتماع المرتقب قد لا يتمكن من حل جميع المشاكل المتراكمة.
وتنعقد قمة ترامب بوتين يوم ١٦ تموز الجاري بمدينة هلسنكي الفنلندية.
وبحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، قال أنطونوف، الذي شغل منصب نائب وزير الدفاع الروسي قبل تعيينه سفيراً في واشنطن: «لدينا تحديات وتهديدات مشتركة لأمننا، أولاً وقبل كل شيء، الإرهاب الدولي، على سبيل المثال، نحن معاً في سورية، نحاول محاربة الإرهاب. بالطبع، لدينا خلافات، يمكن فهمها، ولكن في الوقت نفسه، يبدو لي أني واثق من أن لدينا اليوم فرصة للتوصل إلى حل وسط ومواصلة القتال ضد الإرهاب».
ووفقاً للسفير، يمكن للبلدين، روسيا وأميركا، في أفغانستان أيضاً «القيام بالكثير» لحل مشكلة إنتاج المخدرات، ومكافحة الإرهاب.
وأضاف: «نحن أيضاً ليس في مصلحتنا تفاقم الأوضاع والعلاقات في القارة الأوروبية، ونود تخفيف حدة التوتر بين الناتو وروسيا».
واعتبر أنطونوف، أن قمة ترامب بوتين «اجتماع مهم جداً بين الزعيمين. الجميع ينتظر هذا الحدث بفارغ الصبر»، وأضاف: علاقاتنا مع الولايات المتحدة ليست في أفضل حال الآن. ومن الواضح تماماً أن هذه القمة ستكون بمثابة فرصة جيدة لزعمائنا لمناقشة جميع القضايا التي تهم البلدين».
وأضاف: «هذه فرصة للجلوس معاً، والنظر لبعضهم البعض وبدء الحديث»، مشيراً إلى أنه «من المستحيل التغلب على جميع العراقيل في اجتماع واحد. لكن يمكن توضيح مسار التقدم نحو هذا الهدف. وتحسين العلاقات الثنائية وبدء التفاهم في الشؤون العالمية».

من اللقاء الذي جرى بين الرئيسين الروسي والأميركي في قمة مجموعة العشرين في هامبورغ ، ألمانيا (عن الإنترنت – أرشيف)

وقال السفير رداً على سؤال، عمّا إذا كان يمكن توقع أن يلتقي بوتين وترامب وجهاً لوجه (على انفراد من دون أعضاء الوفدين)، قال إن «هذا اللقاء الثنائي وارد وممكن، كما أعتقد، وهو يمكن أن يساعد على خلق ما يسمى بالكيمياء بينهما».
وأضاف: «ربما يمزحون، لا أعرف. وآمل أن تساعدهم هذه الكيمياء على حل مهامهم وإزالة المسائل العالقة بين روسيا والولايات المتحدة».
واعتبر أنطونوف أن موسكو ستفعل كل ما هو ممكن لضمان عودة الدبلوماسيين الروس المرحلين من الولايات المتحدة إلى روسيا بسلامة خلال الفترة الزمنية المحددة.
وفي شأن منفصل، وصل رئيس لجنة التحقيقات الروسية، ألكسندر باستريكين، الثلاثاء إلى سورية في زيارة رسمية ركز خلالها على بحث نتائج التحقيق في الجرائم ضد العسكريين الروس في البلاد.
وقالت المتحدثة باسم لجنة التحقيقات الروسية، سفيتلانا بيترينكو، في بيان صحفي، أن «باستريكين عقد، فور وصوله إلى مطار حميميم، اجتماعاً سريعاً استمع خلاله إلى سير ونتائج التحقيقات، التي تعمل عليها اللجنة، الخاصة بالإرهاب والجرائم ضد العسكريين الروس الذين يؤدون واجبهم في سورية».
ولاحقاً عقد باستريكين في دمشق محادثات مع رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك، ووزير العدل هشام الشعار.
وأشار الجانب السوري، حسب بيترينكو، إلى تعزيز التنسيق بين المصالح المعنية، بما في ذلك في إطار تطبيق بروتوكول التعاون الموقع في آذار بين لجنة التحقيقات الروسية ولجنة توثيق الجرائم الإرهابية لوزارة العدل السورية.
وأضافت المتحدثة: إن «الزملاء السوريين لفتوا أيضاً إلى أنه، على الرغم من اتساع الأراضي المحررة من قبضة الإرهابيين، لا تزال هناك حاجة لتطوير وتعزيز التعاون الثنائي في مجال العدل وخاصة تسجيل آثار الجرائم وإحالتها إلى المؤسسات الجنائية الدولية».

اللقاءات بين الحكومة السورية و«الإدارة الذاتية» تتكثف... وأطراف دولية تشوش عليها

توقعات بتسليم الأكراد الدولة مناطق سيطرتهم بعد خذلانهم من قبل أميركا

| موفق محمد

علمت «الوطن»، أن اللقاءات تكثفت مؤخراً بين الحكومة السورية والأكراد في شمال البلاد بهدف انجاز اتفاق يقضي بعودة المناطق التي يسيطرون عليها إلى سيطرة الدولة السورية، وسط توقعات بأن تقوم ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» بتسليم المناطق التي تسيطر عليها للحكومة السورية بعد أن خذلتها أميركا.
من جانبها، قالت لـ«الوطن» مصادر وثيقة الاطلاع على تلك اللقاءات: «هناك لقاءات لكنها لم تصل إلى مرحلة المفاوضات الجدية».
ومنذ يومين، كشفت مواقع إعلامية أن ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، أخذت خيارها الأخير حول التفاوض مع الحكومة السورية، بشأن سيطرة مليشياتها على منطقة شرق الفرات.
وذكرت المواقع، أن عدة اجتماعات تمت بين وفود من الحكومة السورية وأخرى من «الإدارة الذاتية» في مدينة القامشلي، واجتماعات أخرى بهذا الخصوص قد تمت في دمشق، حيث زار وفد من «الإدارة الذاتية» دمشق للتفاوض مع مسؤولين كبار في الحكومة السورية.
وقبل ذلك نشرت «الوطن» أبرز البنود التي تم مناقشتها بين الحكومة السورية و«الإدارة الذاتية» ومن ضمنها إزالة كل صور ورموز وإعلام الميليشيات الكردية في كل مناطق سيطرتها، إضافة إلى عودة شعب التجنيد إلى جميع مدن محافظة الحسكة، في حين تداول ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي بنود أخرى وهي انضمام مسلحي الميليشيات الكردية إلى صفوف الجيش العربي السوري، وتسليم معبري تل كوجر «اليعربية» شمال شرق الحسكة البري وسيمالكا النهري مع شمال العراق، ومنفذي الدرباسية ورأس العين الحدوديين مع تركيا «شمال غرب وغرب الحسكة» إلى الجيش، إضافة إلى تسليم حقول النفط والغاز لوزارة النفط السورية والإدارة العامة لرميلان والجبسة.
وأشارت تقارير أخرى إلى أن مطالب الميليشيات الكردية كانت بسيطة جداً، وهي جعل اللغة الكردية مادة أساسية في المنهاج الدراسي الحكومي، ومنح مقعد وزارة النفط السورية لشخصية كردية بشكل دائم، واحتساب مدة خدمة أبنائهم في صفوف الميليشيات الكردية من مدة الخدمة الإلزامية لدى الجيش.

تجمع عسكري تابع لـ«قسد» في ريف دير الزور (عن الإنترنت – أرشيف)

ولفتت المصادر وثيقة الاطلاع على اللقاءات في تصريحها لـ«الوطن» إلى أن «هناك بعض الجهات الخارجية تشوش على هذه اللقاءات» في إشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية.
لكن المصادر اعتبرت أن «المناخ العام الآن لدى الطرفين أفضل من المراحل السابقة للتوصل إلى اتفاق ما».
وأوضحت المصادر أن «الأميركيين خذلوا الأكراد في عفرين وخذلوهم في منبج، وإذا استمر رهان الأكراد على الأميركيين سيخذلوهم في منطقة شرق الفرات بالكامل»، مشيرة إلى أن تركيا وبعد الانتخابات تستعد للاتفاق مع الأميركيين بشأن شرق الفرات وإذا حصل هذا الاتفاق فإن الأكراد سيذهبون كصرف عملة في هذا البازار».
وتسيطر «قوات سورية الديمقراطية- قسد» التي تشكل «وحدات حماية الشعب» الكردية عمودها الفقري على مناطق شاسعة في شمال شرق سورية بدعم من أميركا، ومن أبرزها جزء كبير من محافظة الرقة ومدينة عين العرب وأجزاء من محافظة الحسكة، وأجزاء من ريف محافظة دير الزور.
يأتي اللقاء بين الحكومة السورية و«الإدارة الذاتية» الكردية بعد عدة تصريحات من قبل قياديين كرد، أبرزهم الرئيسة المشتركة لما يسمى «مجلس سورية الديمقراطية» الواجهة السياسية لـ«قوات سورية الديمقراطية – قسد»، إلهام أحمد التي قالت باسم حزبها «الاتحاد الديمقراطي- با يا دا» الذي يشرف على إدارة مناطق «الإدارة الذاتية» إنهم مستعدون للتفاوض مع الحكومة السورية من دون أية شروط مسبقة.
وفي خضم الحديث عن هذه اللقاء، بدأت «الإدارة الذاتية» فعلياً بإزالة إعلامها وصور قائد حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من معظم مدن محافظة الحسكة ومدينة القامشلي ومدخل مدينة رميلان النفطية.

استعدادات لعودة دفعة لاجئين ثالثة من لبنان

| الوطن- وكالات

رأت مستشارة وزير الخارجية اللبناني لشؤون النازحين علا بطرس أن روسيا يمكنها لعب دور مهم في تأمين عودة السوريين إلى بلادهم في وقت تستعد الدفعة الثانية من اللاجئين السوريين في عرسال للعودة إلى منطقة القلمون الشرقي.
أمس الأول، أكد مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين، أن الحكومة السورية إذ تؤكد أنها مسؤولة عن مواطنيها وأمنهم وسلامتهم وتأمين احتياجاتهم اليومية من الحياة الكريمة وما يتطلبه ذلك من بنى تحتية ومدارس ومشاف وغيرها، تشدد في الوقت نفسه على ضرورة أن تتحمل المنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي مسؤولياتهم في هذا الخصوص للمساهمة في توفير متطلبات العودة الطوعية للمواطنين السوريين إلى بلادهم.
وبحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية، قالت بطرس: «لروسيا دور مهم يمكن أن تقوم به في عملية عودة النازحين، والرئيس اللبناني ميشال عون عبر خلال لقاءاته بالمسؤولين الروس عن التفهم الروسي للموقف اللبناني ودعمه».
وأضافت بطرس: إن «روسيا لاعب أساسي في سورية من خلال المساهمة في إعادة الأمن والاستقرار والنهوض بهذا البلد نحو مرحلة جديدة من الإعمار والمصالحات وعودة النازحين بكرامة إلى وطنهم، وهي عضو فاعل في مجلس الأمن الدولي الذي أصدر القرار ٢٢٥٤ القاضي بالعودة الآمنة، وهي من الدول الضامنة لاتفاق أستانا كذلك».
ويوم الجمعة الماضي أكد الرئيس اللبناني ميشال عون، أن اللاجئين السوريين يعودون بشكل طوعي إلى بلادهم.
من جانبها، أكدت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان ضرورة وحتمية عودة العلاقات اللبنانية السورية إلى وضعها الطبيعي، مطالبة في بيان نقلته «سانا» الدولة اللبنانية بالعمل بجدية على معالجة مسألة اللاجئين السوريين في لبنان بعيداً عن الاستثمار السياسي والارتهان للسياسات الخارجية.
في الأثناء وصلت إلى بلدية عرسال مساء الثلاثاء الموافقة على مغادرة دفعة ثانية من اللاجئين السوريين في البلدة ضمن إطار المصالحة التي تشرف عليها الحكومتان السورية واللبنانية، بحسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.
وضمت الموافقة التي قدمها الأمن العام اللبناني لرئيس بلدية عرسال ٥٠٠ اسم من لاجئي بلدات القلمون الغربي «المشرفة، جراجير، السحل، يبرود»، حيث قامت البلدية بتسليم القائمة للاجئ عادل رمضان من بلدة المشرفة، والمشرف على سير القافلة بقائمة الأسماء التي تمت الموافقة عليها ليصار إلى تبلغيها أصولاً من أجل الاستعداد للعودة.
وتم الإعلان عن البدء بتسجيل أسماء من بلدة المشرفة حتى مساء اليوم، ويشمل التسجيل كل الفئات والأشخاص سواء المتخلف عن الخدمة الإلزامية أم الاحتياطية، إضافة إلى مسلحين «بشرط ألا يكونوا تورطوا بالدم والقتل».
وتضاربت الأنباء حول موعد تحرك القافلة الثانية، بين الخميس والسبت القادمين.
والخميس الماضي تم نقل ٣٧٠ لاجئاً سورياً، إلى قرى وبلدات القلمون الغربي ومدينة القصير، على حين عاد ٩٠ لاجئاً السبت إلى مدينة المعضمية.
وتزامن الإعلان عن الموافقة لتوجه دفعة ثانية من السوريين في مخيمات عرسال مع توارد أنباء صحفية عن قيام الجيش العربي السوري بنصب أسلاك شائكة على الشريط الحدودي بين سورية ولبنان.
وذكر موقع «النشرة» الإلكتروني الثلاثاء أن الجيش قام بمد شريط شائك على طول الحدود اللبنانية السورية في القصر وحوش السيد علي في البقاع الشمالي ومن الجهة الشمالية لبلدة القاع وعرسال حتى معبر مرطبيا في جرود عرسال.